وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم

عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الفيوم جلسة ٢٠٠٨/٥/١٩ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٣/٢٣ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٨٦٣٤٨٦,٢٦ ج (فقط ثمانمائة وثلاثة وستون ألفًا وأربعمائة وستة وثمانون جنيهًا وستة وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٦١٤٦١٣,١٣ ج (فقط ستمائة وأربعة عشر ألفًا وستمائة وثلاثة عشر جنيهًا وثلاثة عشر قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٤٨٨٧٣,١٣ ج (فقط مائتان وثمانية وأربعون ألفًا وثمانمائة وثلاثة وسبعون جنيهًا وثلاثة عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ١٥٠٤١٧٤,٤٧ ج (فقط مليون وخمسمائة وأربعة آلاف ومائة وأربعة وسبعون جنيهًا وسبعة وأربعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٣/٢٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى